عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

خارطة الخيارات الأمريكية تجاه محاربة تنظيم "الدولة الإسلامية"

ورقة تحليلية

مسار السياسة والعلاقات الدولية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسوريا والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار 9 أيلول/سبتمبر 2014

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية 2014

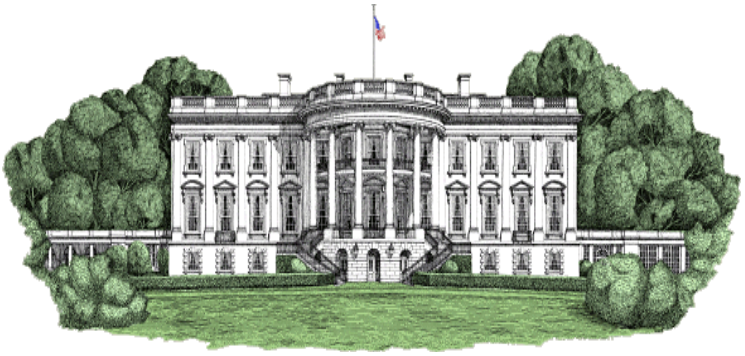

المحددات

- الحرب بالوكالة
- التدخل غير المكلف
- أولوية الملف النووي الإيراني
- صعوبة الحسم دون استراتيجية طويلة الأجل

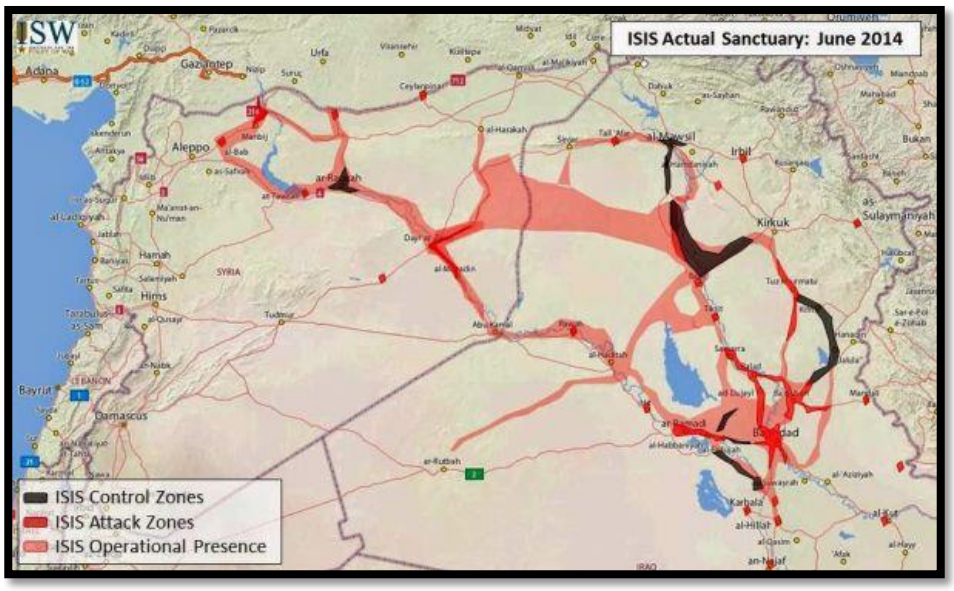

المصدر: مركز دراسة الحروب-خريطة تمدد تنظيم "الدولة الإسلامية" في حزيران 2014-

محاور استراتيجية محاربة "تنظيم الدولة"

محور عسكري — محور سياسي

تحالف دولي — مستندات قانونية

سيناريوهات محاربة التنظيم في الجغرافية السورية

- تنسيق أو توظيف الأسد
- دعم المعارضة " المعتدلة"
- توظيف طرفي النزاع لمحاربة التنظيم

الخيار الأقل ضرراً

السير باتجاه تعزيز الفاعليات السياسية والمعالجات الشاملة التي تفضي إلى دولة سورية جديدة

لقد أجبر تنظيمُ " الدولة الإسلامية "الولايات المتحدة الأمريكية على **مراجعة سياساتها** تجاه ملفات الصراع في المشرق العربي والانتقال من تموضعات الزهد في التدخل والقيادة من الخلف إلى دوائر الاقحام والريّادة، وذلك لأسباب عدة أهمها:

- خطورة تبعات تمكين سلطة التنظيم وتغلغلها بالطبقات الاجتماعية بالمنطقة.
- عدم القدرة على الاستمرار بتوظيف التنظيم بما يتفق مع المصلحة الإقليمية والدولية.
- تهديد رغبات "الدولة" الناشئة للأمن القومي لأمريكا وحلفائها بالمنطقة. حيث ستؤثرُ سلباً على المسار التطوري التنموي وسيهدد التجارة الحرة لموارد الطاقة في الخليج والمشرق العربي.

وستراعي هذه المراجعات السياسية أربع محددات خاضعة للفهم الأوبامي:

1. **الحرب بالوكالة** مع إمكانية القيام بالعمليات العسكرية الجوية.
2. **التدخل غير المكلف** وفاءً للشعارات والوعود الانتخابية بما يرجح المطالب الداخلية على الضرورات الخارجية.
3. **إنهاء ملف النووي الإيراني** والذي ماتزال القيادة السياسية الامريكية ترتأيه أولوية رئيسية في المنطقة.
4. **صعوبة حسم الصراع** مع تنظيم الدولة خلال ولاية أوباما الحالية.

والجدير بالانتباه أن تلك المحددات التي تستوجب خطة طويلة المدى لا تعني البطء في اتخاذ القرار والبدء في التنفيذ، لأن سلسلة المهام طويلة وعميقة تحتاج لتظافر عدة مستويات في منظومة المعالجة، وقد تم **البدء بقوننتها على الصعيد المحلي الأمريكي بعد القرار الأممي** الذي شكل مستنداً قانونياً يجيز التدخل، وبإعادة صياغة مشاريع قوانين الهجرة واللجوء لضمان عدم الاختراق[1]، بالإضافة إلى مشروع قانون يتيح للولايات المتحدة استعمال القوة العسكرية ضد الإرهاب الدولي في أي مكان سواء يهدد أو لا يهدد الأمن الأمريكي وضد أي دولة أو منظمة أو أشخاص داعمة أو حاضنة لـ"الإرهاب"، وذلك بتنسيق عالٍ مع الناتو والحلفاء الاقليميين[2].

ومن بين التدافعات الجيوسياسية التي يفرضها تحرك تنظيم "الدولة الإسلامية" العسكري هي:

- تحول مواجهة الملف السوري من إدارة سياسية للصراع إلى الفعل السياسي والعسكري الدولي عبر آليات مباشرة،
- انصهار مفرزات الملف السوري مع اضطرابية وفوضى الحراك السياسي والعسكري في العراق،
- كما شبكت بين الخيارات المتاحة تشبيكاً عضوياً لا يمكن فصله.

الملامح العامة للاستراتيجية الأمريكية

تُرتسم الخيارات الأمريكية وفق رؤية قائمة على الموازنة بين القوى المختلفة وتوظيف هذا التوازن لخدمة أولويات الولايات المتحدة الامريكية المتداخلة والمتعارضة في التعامل مع ظاهرة تنظيم " الدولة". **ويمكن إيجاز هذه الأولويات بالتالي:**

- **الحّد من تجذر حركة التنظيم** والعمل الجاد على تحجيمه وشل أدواته. ومنع أفراده من العودة إلى بلادهم والاستمرار بنهج تطويقهم في الجغرافية المشرقية لتطالهم نار الحرب وتنهيهم.
- **استرجاع السيطرة على العراق** والإمساك بخيوطه بشكل أوثق، لقيمته الذاتية كبلد ذي موقع استراتيجي ونفطي، ولأمل الإمساك بالورقة الكردية كأداة ضغط على جميع اللاعبين في المنطقة.
- **استخدام عقدة داعش – بادية الشام كأداة تفاوضية** في شأن النووي الإيراني.

[1]- للمزيد راجع الخطة التي طرحها السيناتور كوتس، تحدث فيها عن ضرورة إعادة صياغة القوانين الأمريكية للهجرة واللجوء
http://www.realclearpolitics.com/articles/2014/08/25/what_we_must_do_about_isis_123757.html

[2]- مشروع قانون تقدم به عضو الكونغرس فرانك وولف للمزيد راجع الرابط التالي:
/http://justsecurity.org/14568/exhibit-1-authorize-armed-conflict

- **توليف السلوك التركي** بما يضمن دائرة المصالح الأمريكية.
- **تطويع التحالفات والتمحورات الإقليمية** المستعدة للتعاون في مجال مكافحة "الإرهاب"، وتوظيفه في سياق التحالف الدولي.
- **ضرورة الانخراط المباشر في بلورة الخيارات السياسية** الخاصة بالمنطقة وبشكل يراعي الخصوصية المحلية ويساعد في تهيئة مناخ سياسي يُصدّر إطاراً تتشارك فيه القوى الوطنية وتنخرط جمعياً في محاربة التنظيم (كالعراق نموذجاً).

وتقوم هذه الاستراتيجية على أربعة محاور متوازية ستحاول وهي:

وستتشَكل الاستراتيجية الامريكية بعد تدارس مجموع خيارات وسيناريوهات تحقق غاية أمريكا وحلفائها وتُؤَمن مقاربة سياسية لدفع جميع الأطراف لمحاربة التنظيم كل حسب مقدراته وامكانياته.

ويوضح الجدول التالي أهم المهمات المراد تنفيذها كحزم غايات لضرب التنظيم داخل المجال السوري في هذا الصدد[3]:

[3]- للمزيد راجع الروابط التالية والتي تم استخلاص حزم الغايات منها:

http://csis.org/publication/iraq-time-act
http://www.businessinsider.com/obama-risks-falling-into-a-trap-in-syria-2014-8
http://www.realclearpolitics.com/articles/2014/08/25/what_we_must_do_about_isis_123757.html

الحزمة السياسية والاجتماعية	الحزمة العسكرية	حزمة المهام الخارجية
• تقييم عدة خيارات تتعلق بحل الأزمة في سوريا إما عبر تمكين المعارضة أو جر الطرفين للتفاوض أو تعزيز سياسات الهدن، أو تمكين النظام. • تعزيز الدولة السورية خشية أن يخدم ضعفها بقاء التنظيم. • تفضيل خيار اقناع طرفي النزاع السوري "المتوازنين" بقبول المفاوضات. • سياسة دعم العشائر السنية ومشروعهم السياسي وتوظيفهم في قتال التنظيم. • التغلغل بالتنظيم اجتماعياً وسياسياً وتشويه السلطة الدينية بالتنظيم واستغلال الصراعات القيادية فيه. • احداث مشاكل في التحالفات التي تعقدها "الدولة ".	• عدم جدوى التدخل العسكري الأمريكي البري وتتدارس خياري النظام أو المعارضة أو كلهما ليقوموا بالمهمات البرية. • تصفية القيادات العسكرية كونهم المخططين الرئيسين وتدمير القوة التجنيدية للتنظيم. • قطع طرق الامداد والاتصال (من الرقة إلى الموصل). • جر التنظيم إلى مناطق برية واسعة مثل الرتبة في العراق على الحدود الأردنية والشعر في بادية الشام. • تحطيم مفهوم الانتصارات المتلاحقة للتنظيم وتوقيف تمددها واستغلال تمددها الزائد (الذي يعد أكبر من طاقاتها). • إنشاء تنظيمات عسكرية إقليمية مضادة للتنظيم ذات خطاب ديني "محلي" بديل للخطاب العابر للحدود.	• ضخ اعلامي مضاد للخطاب البغداديّ الذي " يسعى لبث الفتنة بين السنة والشيعة" وأنه "الخطر الحقيقي على النجف وكربلاء ومكة والمدينة" وذلك عبر تنسيق مع دول المنطقة الحليفة. • التعاون مع قطر والسعودية لقطع سبل التمويل وعدم دفع الأموال الباهظة مقابل فك الرهائن. • دعم خطة محكمة تضمن حماية حدود لبنان وصد تمدد التنظيم. • دعم مشاريع "محددة" في لبنان والأردن والخليج تساعد على انتشار " الإسلام المعتدل" ليقف في وجه فكر " الدولة" • دعم كلاً من الأردن والإمارات والسعودية وتركيا بغرض إقامة معسكرات تدريبية للمعارضة المعتدلة.

جلب المعلومات الأمنية عبر تجنيد محاور المنطقة أو عبر الاختراق المباشر في صفوف القوى الفاعلة في الجغرافية السورية

سيناريوهات التعاطي السياسي والعسكري في سوريا

سيحدد الرئيس أوباما يوم الأربعاء القادم 2014/9/10 بعد ما أتمت القنوات الأمريكية (وزارة الخارجية ووزارة الدفاع وجهاز الاستخبارات المركزي ووكالة الأمن القومي) مهام تشكل التحالف الدولي مع دول الناتو ودفعت المحاور العربية (التي تختلف رؤاها حول طرق التعامل مع تنظيم الدولة) للسير قدماً والانخراط في هذا التحالف. ويهدف هذا التحالف إلى:

- المشاركة وتسهيل العمليات العسكرية.
- تجفيف منابع تمويل التنظيم، عبر تقييد حركة التحويلات المالية، ومنع التعاملات التجارية معه.
- منع هجرة " المتطرفين" إلى التنظيم، أو عودتهم إلى بلادهم.
- تكوين بنك معلومات أمني يرصد التحركات العسكرية والافعال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للتنظيم وقادته.

وبمعزل عن التداخلات المتشابكة والمعقدة بين الجغرافيتين العراقية والسورية، فإن الولايات المتحدة ستسير في استراتيجية محاربة تنظيم الدولة في سورية ضمن ثلاث سيناريوهات تتدارسها مؤسسات صنع القرار الأمريكي[4]:

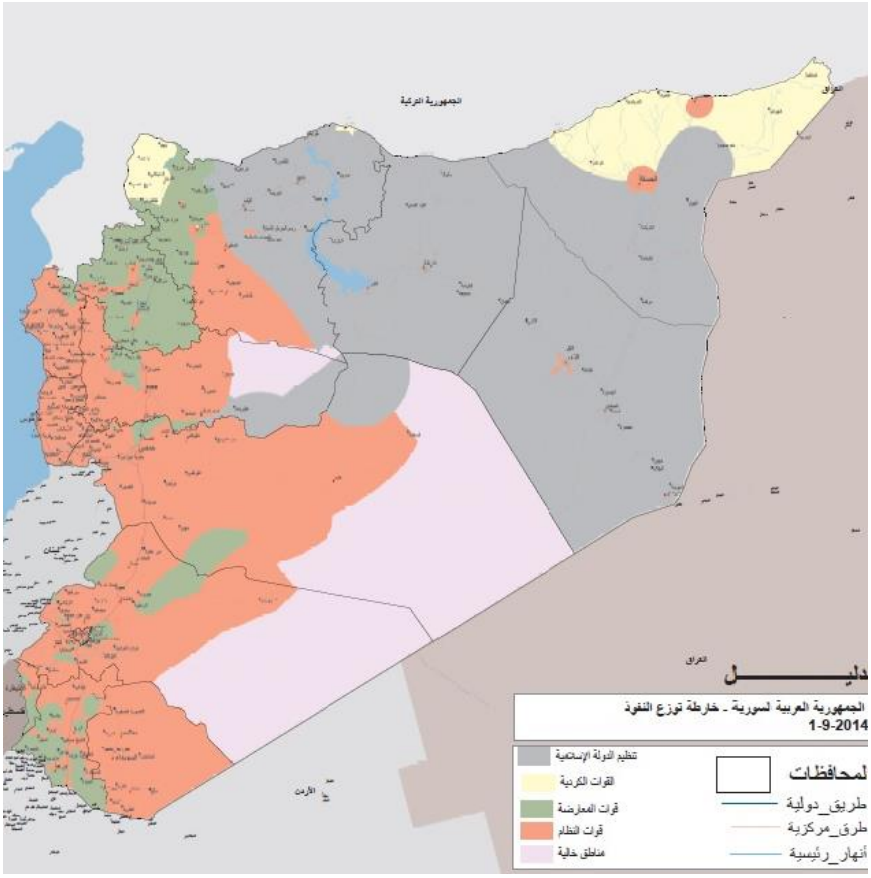

المصدر: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

[4]- للاطلاع على أهم السيناريوهات المطروحة راجع الروابط الالكترونية التالية:

http://www.rand.org/blog/2014/08/to-fight-isis-make-peace-with-syrias-assad.html
http://www.washingtonpost.com/blogs/worldviews/wp/2014/08/25/the-islamic-state-or-assad-isnt-there-another-choice /
http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE126/RAND_PE126.pdf
http://edition.cnn.com/2014/08/26/opinion/ford-isis-syria /

أولاً-التحالف مع الأسد

بشكل مباشر: والتبرير هنا تبريرٌ فنيٌّ يتعلق بالتكتيكات العسكرية، فالأسد يمتلك جيش مركزي منظم ومنظومة أمنية فاعلة، تسهل العمليات الجوية الأمريكية وتسهم في تعزيز الحدود الغربية العراقية المفتوحة ويكمل مهام الجيش العراقي المتكفل بالجهة الجنوبية والبشمركة بالجهة الشمالية، بالإضافة إلى أن الميلشيات التي تسانده تتقن شروط الصفقة ولا تخرقها. وقد بدأت الولايات المتحدة بتهيئة هذا السيناريو (من باب تجهيز البدائل) عبر لقاء مع بعض القادة الإيرانيين في دولة خليجية على هامش المفاوضات النووية بهدف التعاون الأمني المشترك في محاربة تنظيم " الدولة".

بشكل غير مباشر: إن ضَربَ التنظيم باتفاق مباشر مع الأسد يخالف النهج السياسي والإعلامي الأمريكي المناوئ للأسد ويصعب تبريره، وهنا يجب اتاحة الفرصة للأسد لضرب التنظيم بأسلحته التي استلمها الأول من الروس والإيرانيين، اعتقاداً من الأسد بأنه سيتوافق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبمعنى آخر توظيف نظام الأسد في هذه الحرب بدون ارتباط مباشر واستغلال متطلبات الحرب التي تستوجب حكومة مركزية وجيشاً ذا مرجعية سياسية واحدة.
ويعزز هذا الخيار عدم كفاية وقدرة قوات المعارضة المعتدلة على مواجهة التنظيم، إضافة إلى أن اعتدال المعارضة السورية أمر فيه شبهة من وجهة النظر الأمريكية، حيث تعتقد الولايات المتحدة أن المرجعية الفقهية لمعظم الحركات الإسلامية المسلحة هي مرجعية سلفية "متطرفة".

إن اعتماد الولايات المتحدة على نظام الأسد بحجة مركزية جيشه وفعالية أجهزة الأمنية، هو خيار غير واقعي ولا يحقق الغاية المرجوة لأسباب عدة أهمها:

- تآكل المركزية في الجيش منذ تسلم وزير الدفاع الحالي حيث أضحى كل قائد وحدة عسكرية هو الآمر الناهي، مما أفضى الى ظهور أمراء حرب ضمن صفوف المؤسسة العسكرية.
- تضارب غايات المجموعات المساندة للجيش (شبيحة – قوات دفاع مدني – وحدات دفاع محلية – ميلشيا حزب الله –ميلشيات عراقية).
- الخسارات المتكررة للجيش سواء في الرقة أو الغوطة أو حتى في القنيطرة.
- المعلومات الأمنية المرتجى تحصيلها من النظام هو أمر مبالغ فيه وفيه إيهام وتضليل.

ثانياً-التحالف مع قوى المعارضة السورية المعتدلة

وهو السيناريو الأكثر تداولاً اعلامياً، وفي سبيل ذلك تدرس الولايات المتحدة خيار تدريب المعارضة السورية المعتدلة في بعض الدول المجاورة، ودفعت في الوسط المعارض تكوين جبهة موحدة ضد التنظيم، لضربه فحسب من غير أن يمكنها من تغيير التوازن العسكري في سورية. ومن المهم التنويه إلى أن معظم توصيات مراكز الدراسات الأمريكية في هذا المجال لم تثمن هذه الخطوة واعتبرتها غير مجدية.

هنالك عدة أسباب سياسية بحتة تجعل الولايات المتحدة تفكر في هذا الخيار أهمها الفشل شبه المحتم في تعويم نظام الأسد وقبوله في التحالف ضد "الدولة"، سواء أتعلق الأمر بدول المنظومة الخليجية بما فيهما قطر والسعودية، أو تركيا التي عزز رجب أردوغان (الذي لن يقبل هذا التعويم) موقعه القيادي فيها بمنصب الرئاسة الأولى. حتى فرنسا وبريطانيا قد عبرتا عن رفضهما للتحالف مع الأسد، وهذا ما أكده أيضاً الاتحاد الأوروبي معتبراً أن التنظيم هو أحد مفرزات وحشية نظام الأسد.

ثالثاً-توظيف طرفي الصراع في هذه الحرب

وهو السيناريو الأكثر ترجيحاً، ويبرز فيه احتمالان: احتمال مرتبط بتهيئة ظروف التفاوض وآخر في حال فشل الأول. **يفيد الاحتمال الأول** بأن محاربة التنظيم تستوجب إنهاء الاقتتال في سورية وتبديد أسباب التطرف، ولأن المجتمع الدولي يفضل حل المشكلة السورية عبر المفاوضات، لذا يتوجب اقناع الطرفين قبول المفاوضات، وعند ذلك يتوجب على الولايات المتحدة إعطاء ضمانات حقيقية للمجموعات من الطرفين التي تقبل التفاوض لإعادة بناء سوريا ضمن اتفاق دولي بإشراف الأمم المتحدة لتمكين خيار التفاوض وفق الافتراض التالي:

أساس حل الأزمة السورية هو الهدنة وأن الأسد سيقبل بها لأنها ستمنحه شرعية ونفوذاً على جزء من سوريا، حيث تتيح سياسة التمكين الثنائي (نظام ومعارضة) فرصة لمحاربة مشتركة ضد التنظيم.

ويستوجب هذا السيناريو إنشاء مناطق آمنة عبر مجموعات دولية (قد يكون الناتو ومجموعات غربية)[5]، وبذل جهود دبلوماسية مكثفة تضمن تدخل قوات حفظ السلام لهذه المناطق تؤدي أغراضاً إنسانية.

أما **الاحتمال الثاني** المرتبط في تعثر مسار التفاوض وفي حال عدم الرغبة في التعامل مع الأسد فإن حل الدولتين المنفصلتين سيكون الأنسب امريكياً وفي هاتين الدولتين ستسمر الولايات المتحدة بضرب التنظيم واضعافه واستنزاف طاقاته.

الخيار الأقل ضرراً

إن تطويق وتجفيف موارد "التطرف" المالية والبشرية يتطلب تظافر الجهود السياسية وتطويعها لتكريس حل سياسي عادل يحقق الغايات المجتمعية، والتي ستفرز بنية رافضة لأي حراك تطرفي يهدد الاستقرار.

وتفيدنا التجربة العراقية في التدليل على فشل الخيارات العسكرية إن لم يرافقها حل سياسي يتيح للمجتمع فرص المشاركة الحقيقية في عمليات بناء الدولة على صعيد الهوية أولاً وعلى باقي الصعد ثانياً، حيث حتمَّ التجاهل التفاعلات الاجتماعية ودورها في حصانة الدولة فشل استقرار العراق إضافة إلى ما سببه الاستمرار في السياسات الحكومية العراقية

[5]- راجع الرابط الالكتروني التالي:
http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE126/RAND_PE126.pdf

التي زادت تشظي المجتمع وأزمت مظلومية فرقه المتعددة، فأنتجت دولة فاشلة فرَّ 85 ألف من جنودها "الاحترافيين" أمام ألفي مقاتل من تنظيم الدولة.

وبناء على ذلك وفيما يخص محاربة التنظيم في سورية فإن الخيار الذي يتوقع أن يكون أقلَّ ضرراً هو السير باتجاه تعزيز الفاعليات السياسية والمعالجات الشاملة التي تفضي إلى دولة سورية جديدة ويقوم هذا الخيار على:

- **حتمية رحيل رأس النظام** حيث سيشكل ذلك مناخاً يرجح لغة السياسة على الاقتتال (وكمثال تنحية المالكي عن رأس الحكم في العراق والبدء بحلول سياسية).
- **قيام سلطة وطنية تشاركية** تحافظ على ما بقي من بنى الدولة وتضمن تحقيق العدالة الانتقالية.

وسيوفر هذا الخيار مناخاً سياسياً جاذباً بالمعنى الاجتماعي لكل الأطياف المتعبة (وهم الأغلبية) من التجاذبات الإقليمية وينهي إخضاع قطاعات الدولة وبُناها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للاستقطاب الإقليمي والدولي، ويمتن جبهة المجتمع الداخلية الأصيلة، وبهذا يتقاطع الخيار السياسي مع المتطلبات المجتمعية وبالتالي يقلص تأثير أي جهة وتنظيم راديكالي وينحسر.

والجدير بالذكر والمسلم به بأن أي حرب ضد التنظيم دون حل الأزمة السورية سيزيد من أمرين مهمين في بقاء التنظيم وتجديده وهما:

- **غياب الأمل في التحرر من استبداد النظام الحاكم سيزيد من التطرف وبالتالي انصهار وانضمام معظم قواعد القطاعات العسكرية المعارضة في هذا التنظيم.**
- **إن الإغراق في النهج البراغماتي الأمريكي الذي يكرس إيران " الشيعية" في المشرق العربي ذي الأغلبية "السنية" مقابل صفقات في المجال النووي ومجال مكافحة الإرهاب سيزيد من شرعية الخطاب البغداديّ والتأثير في بناء جيل قاعدي جديد.**

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

Turkey, Istanbul
Tel. +90 (212) 263 41 74 - **Fax.** +90 (212) 263 41 75
www.OmranDirasat.org - info@OmranDirasat.org